

الأزمة المالية العالمية وتحليل وتداعياتها على الاقتصاد العالمي

الباحث / فهد مغيصم حزيان
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

أ.د. هاشم مرزوك الشمري
جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

يعد موضوع الازمات المالية من الموضوعات المهمة في الآونة الاخيرة نتيجة لتكرار حدوثها في الدول الرأسمالية والنامية على حد سواء والتي شكلت ظاهره مثيرة للقلق والاهتمام . وتعد الازمة المالية الاخيرة دليلاً على ذلك، إذ ان هذه الازمة من اخطر الازمات التي عرفها التاريخ والتي كانت لها آثار سلبية وخيمة على الاقتصاد العالمي . لذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان النظام الرأسمالي يعاني من ازمات مالية مستمرة كانت اكثر وضوحا خلال مرحلة العولمة ولاسيما العولمة المالية ، والتي انعكست آثارها السلبية على البلدان الأخرى ، مما ترتب عليها تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة اثرت على مستوى الاداء الاقتصادي والاجتماعي وتحليل تداعيات الازمة المالية في هذه الدول) . يهدف البحث الى التركيز على الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ان ضخ مبالغ من النقود العالمية على الاقتصاد العالمي. وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات والتي من بينها في الاسواق المالية ومساعدة المصارف على شراء ديونها المتعثرة وتخفيض اسعار الفائدة يعد من اهم الاجراءات التي اتخذتها دول العالم للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية وان تأثر الدول العربية بالازمة المالية يختلف بحسب درجة انفتاحها على العالم اذ تأثرت دول الخليج بشدة بالازمة المالية بسبب درجة الاندماج العالية بالأسواق المالية العالمية ويوصي البحث عدة توصيات من اهمها تحجيم دور المؤسسات المالية الحكومية في توجية القروض المصرفية لقطاعات محددة على حساب قطاعات أخرى. وتتولى هذه المهمة المؤسسات المالية او المصارف في ضوء التقييم الحذر للمخاطر الائتمانية الكامنة . ضرورة اعادة النظر في ارتباط العملات العربية بالدولار والبحث عن بديل له مثل ربطه بسلة عملات او عملات قيادية غير الدولار. على الدول النفطية أحادية الجانب ان تعمل على تنويع القاعدة الانتاجية ورفع نسبة القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي مادام يرتبط بالدورات الاقتصادية وخاصة وخاصة بال..... دول المتقدمة .

Abstract

The subject of financial crises of the important topics in recent result of the recurrence in capitalist countries and developing countries alike, and which formed a matter of concern and interest. The recent financial crisis is proof of that, as is the crisis of the gravest crises in history and which had serious negative consequences on the global economy. So off search From the premise that (that the capitalist system is suffering from ongoing financial crises were more pronounced during the phase of globalization, especially financial globalization, which is reflected in their negative effects on Other, resulting in the cost of great economic and social impact on the level of economic and social performance in these countries). The research aims to focus on the global financial crisis 2008 and the analysis of the global financial crisis on the global

economy. The research has come to several conclusions, which include that the injection of amounts of money in the financial markets and help banks to buy distressed debt and lower interest rates is one of the most important measures taken by the countries of the world to reduce the repercussions of the global financial crisis. Affected by the financial crisis, the Arab countries vary according to degree of openness to the world. The Gulf states strongly affected by the financial crisis because of the high degree of integration of the global financial markets. . Find and recommend several of the recommendations of the most important financial institutions to curtail the role of government in steering the bank loans to specific sectors at the expense of other sectors. . And assume the task of financial institutions or banks in the light of careful assessment of credit risk inherent. As well as the oil-producing countries unilaterally to work to diversify the production base and raise the proportion of other sectors of the gross domestic product and get rid of the dominance of the oil sector, which has long Sertat economic cycles, especially in developed countries.

المقدمة:

يمر الاقتصاد العالمي منذ سبتمبر ٢٠٠٨ بأزمة مالية تعد من أسوأ الأزمات المالية التي عرفها التاريخ الاقتصادي، نتجت عن مشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ ذلك التاريخ والأزمة تتمدد وتتفاقم في صورة انهيارات متتالية لعدة مؤسسات مالية كبرى من مصارف وشركات تأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وشملت تداعياتها أسواق المال والبورصات العالمية في صورة انخفاضات حادة متتالية وامتدت تأثيراتها الى جميع أنحاء العالم في صورة ركود بدأ يخيم على حركة الأسواق وانخفاضات في معدلات النمو.

وتعد هذه الأزمة الأخطر في تاريخ الأزمات المالية، ولاسيما بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من أثارها بشكل سريع وفعال. وتأتي خطورة هذه الأزمة من كون انطلاقها من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي، ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية، لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر أثارها الى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

مشكلة البحث.

تحدد مشكلة البحث في أن الأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة شكلت تهديداً لاستقرارها الاقتصادي وما أدت إليه من انهيارات مالية كبيرة أضف الى انتقال عدوى هذه الأزمة الى دول أخرى عبر قنوات متعددة من بينها التجارة الخارجية وأسواق المال وأسعار الصرف.

فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها(أن الاقتصاد الأمريكي يعاني من أزمة مالية عالمية، والتي انعكست أثارها السلبية على البلدان الأخرى مما ترتب عنها تكاليف اقتصادية واجتماعية كبيرة اثرت على مستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول).

هدف البحث.

يهدف البحث الى:-

- ١- التعرف على أسباب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨.
- ٢- الخطط التي اعتمدها الدول لمعالجة الأزمة المالية.
- ٣- تحليل الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي (أسباب ومعالجات).
- ٤- تحليل الأزمة المالية العالمية وتدابيرها على الاقتصاد العالمي.
- ٥- تحليل تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العربي.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى اربع نقاط تضمنت الاولى اسباب الازمة المالية فيما تطرقت الثانية الى الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الازمة المالية اما الثالثة فقد تناولت الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي : اسباب ومعالجات فيما تضمنت الرابعة تداعيات الازمة المالية على الاقتصاد العالمي

اولا:- اسباب الازمة المالية

ان الازمة المالية الحالية بدأت في القطاع العقاري الأمريكي، ففي المدة ما بين ١٩٩٧-٢٠٠٦ ارتفعت اسعار العقارات بنسبة ٨٥ بالمئة ، ثم بدأت هذه الاسعار بالانخفاض السريع بعد ذلك ، و يعود هذا الارتفاع الى أسباب متعددة اهمها (١):-

١- توفر السيولة بشروط مغرية :- ان مصادر السيولة التي تسببت في الفقاعة العقارية في الولايات المتحدة تمثلت اولاً:- تخفيض المصرف الأمريكي لكلفة الاقتراض الى ما يقارب ١% بعد احداث ١١ سبتمبر تجنباً لتراجع النمو الاقتصادي ، وثانياً:- الاستثمارات الآسيوية خاصة الصينية منها ، والناجمة من الفوائض في الموازين التجارية التي فضلت الصين استثماراتها في الولايات المتحدة لتحريك الاقتصاد الأمريكي والحفاظ على الصادرات الصينية فضلاً عن تجنب التضخم الذي ستواجهه في حال انفاق هذه الفوائض في الداخل، مما سيققل قدرتها التنافسية. وثالثاً:- الفوائض النفطية التي تراكمت لدى الدول الخليجية خاصة، ذات الطاقة الاستيعابية المحدودة نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

٢- السياسة النقدية والتسليفية غير المنضبطة :- ان السياسة النقدية التي اتبعتها السلطات المعنية ولاسيما رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي - البنك المركزي الأمريكي. ألن غرينسيان (١٩٨٧-٢٠٠٩) شكلت عاملاً مهماً لاندلاع الازمة . لأنها مكنت الولايات المتحدة من ان تستمر في الاتفاق بما يفوق انتاجها ، مما جعلها تستمر في ان تعيش على حساب مدخرات الدول الأخرى. وكذلك سهولة التسليف ووفرته ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاؤل غير الواقعي وفي اطالة امد هذه الظاهرة مما ساهم بشكل مباشر في تضخم فقاعة التسليف(٢).

١-يوسف خليفة اليوسف، الازمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، كانون الاول، ٢٠٠٨ ،

٢-الباس سابا ، الازمة المالية العالمية :- اسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٠ ، شباط، ٢٠٠٩ ، ص١٦

٣- زيادة حجم المديونية او ما يطلق عليه بالرافعة المالية (leverage) :-

ويعني ذلك ان هناك نوعين من الاصول المالية، اصول تمثل الملكية واصول تمثل المديونية ، اما الاصول التي تمثل الملكية:- فهي اساس ملكية الموارد العينية من اراض ومصانع وشركات . وهي تأخذ شكل أسهم وبالنسبة لهذا الشكل من الاصول فهناك حدود لما يمكن اصداره من اصول للملكية، اما بالنسبة للشكل الآخر من الاصول المالية هي المديونية :- فتكاد لا توجد حدود للتوسع فيها وقد بلغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الاصول للمديونية ، فكانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقراض^(١). وقد حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك حدود للتوسع في الاقراض للبنوك بان لا تتجاوز نسبة رأس المال المملوك لهذه البنوك ، فالبنك لا يستطيع ان يقرض اكثر من نسبة محدودة لما يملكه من رأس مال واحتياطي ، وهو ما يعرف ب(الرافعة المالية) ، ورغم ان البنوك المركزية تراقب البنوك التجارية في ضرورة احترام هذه النسب فان ما يعرف بنوك الاستثمار في الولايات المتحدة لاتخضع لرقابة البنك المركزي ، ومن هنا فان هذه البنوك اخذت تكثرت في الاقراض لاكثر من ستين ضعف حجم رؤوس اموالها وهذه الزيادة في الاقراض تعني مزيدا من المخاطر اذ تعرض بعض المدينين لمشكله في السداد والذي ولد ضغطاً على البنوك واعلنت افلاسها^(٢).

٤- تقوم عمليات البنوك التقليدية على اساس ان المتجارة بالديون (القروض) فالبنك يقترض بفائدة ويقترض بفائدة اعلى ويربح بين الفاندتين وتزداد الفائدة على من يتاخر في الدفع او السداد فتفرض عليه فوائد تأخيرية اعلى من الفوائد التعويضية المعتادة وكذلك يمكن ان يبيع الدين الى شخص ثاني وثالث. فتنشأ ديون متراكمة وإذا حدث اي تأخير في التسديد فذلك يؤدي الى وقوع الكارثة وهذا ما حصل في الازمة المالية الحالية^(٣).

ثانياً:- الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الازمة المالية.

اتخذت العديد من دول العالم إجراءات واعلنت خططاً لإنقاذ الاسواق المالية ومواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية . وفي مايلي ملخص لاهم هذه الخطط والاجراءات

١- زايري بلقاسم وميلود مهدي ، الازمة المالية العالمية: اسبابها وابعادها وخصائصها ، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والغربي، جامعة الجنان ، لبنان ١٣-١٤ اذار ٢٠٠٩ ، ص٤
٢-جمعة محمود عباد ، الازمة المالية الاقتصادية العالمية واثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والغربي، جامعة الجنان ،لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص٤
٣-رفيق المصري ، الازمة المالية العالمية اسباب وحلول من منظور اسلامي ، ورقة عمل مقدمة الى مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي في ٢٠٠٨/١١/١٥ ، ص٣

١ - خطة الولايات المتحدة :-

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية إجراءات عدة للحد من هذه الأزمة ومن أهم هذه الإجراءات^(١):-

أ: - أن تستمر المصارف المركزية في المحافظة على معدل السيولة في الاقتصاد سواء من خلال تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، أو من خلال ضخ الأموال في الأسواق (عمليات السوق المفتوح) وذلك لضمان تسهيل عملية اللجوء إلى القروض المصرفية للاستثمار بما يؤدي إلى دعم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي المتعثرين.

ب:- أن تقوم الحكومة الأمريكية (وزارة الخزانة) بشراء الديون الهالكة المتفشية في الأسواق المالية وتهدد بانهيائها، وذلك من خلال إتباع جملة من الإجراءات أطلق عليها أسم خطة الإنقاذ، وقد صدر قانون بشأن إعطاء مهلة لهذه الخطة تنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٩، مع احتمال تمديدتها بطلب من الجهات المختصة لمدة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة، ومن أهم ما جاء بهذه الخطة ما يلي:-

- السماح للحكومة الأمريكية (الخزانة) بشراء أصول هالكة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.
- أن يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من الجهات المختصة، ويجوز المعارضة على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ المحدد سقفه بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار.
- رفع سقف الضمانات للمودعين من ١٠٠ ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.
- منح حوافز مالية للطبقة الوسطى والشركات، تتضمن إعفاءات ضريبية لمدة سنتين، وبقيمة ١٥٠ مليار دولار، منها ١٠٠ مليار دولار للأفراد (الطبقة الوسطى)، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي بما يضمن تنشيط الاقتصاد.

١- الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، بحث منشور على الموقع: www.ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع على الموقع في ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٨

- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بمبلغ ٥٠٠ ألف دولار، فضلاً عن استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تحقق بعد.
- والعديد من الإجراءات الأخرى، كتعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة، ودراسة القضاء للقرارات التي يتخذها وزير الخزانة، واتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الشركات، وغيرها.
- ج: قيام العديد من المصارف الدولية بإنشاء صندوق للسيولة برأسمال قدره ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً.

د: قيام المسؤولين عن الأسواق المالية في ٢٠ / ٩ / ٢٠٠٨ بوقف المضاربات قصيرة الأجل مؤقتاً^(١).

٢- خطة اوربا في التعامل مع الازمة المالية:-

- امتدت هذه الازمة الى اوربا بسبب عولمة الاقتصاد فانخفضت البورصات فيها ، وازداد اثر الازمة على بريطانيا بسبب الامتداد الذي تشكله البنوك البريطانية للبنوك الاستثمارية الامريكية. وشملت الخطة ما يلي^(٢).
- أ- اعلنت الحكومة البريطانية ضخ ٨٥٠ مليار دولار كخطة لإنقاذ قطاعها المصرفي من الازمة المالية العالمية.
- ب- تخفيض اسعار الفائدة بمقدار ٠.٥ بالمئة .
- ج- وافقت الحكومة البريطانية على ان توفر للمؤسسات المالية المرتبطة بالرهن العقاري رأس مال يصل الى ٤٣٦ مليار دولار في شكل ضمانات لمساعدتها في اعادة تمويل التزاماتها المستحقة عليها.
- د- اتاحة مبلغ قدره ٣٥٢ بليون دولار خلال خطة السيولة الخاصة لتحسين السيولة في القطاع المصرفي.

١- محمد خليل فياض وخالد علي الزاندي، الازمة المالية العالمية واثرها على اسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول الازمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس في ٢٠/١٠/٢٠٠٩، ص ٨

2- Dick.K.Knato and others, the U.S financial crisis : the global dimension with implication assets .opencrs .com بحث على الموقع for U.S policy

اما فرنسا فقد اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ ٤٩١ مليار دولار وتسعى الخطة الى :-

أ - انتهاء ازمة الثقة الراهنة في الاسواق .

ب - ضمان اعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الاقراض في المصارف .

ج- توفير اموال اخرى لا عادة هيكله رؤوس الاموال المتعثرة منها ^(١).

اما المانيا فقد كانت الاقل تأثراً بسبب اتباعها سياسة مالية اكثر استقلالية عن بريطانيا والولايات المتحدة لكنها عدت خطة انقاذ مشابهه تصل قيمتها الى ٥٤٩ مليار دولار لضخ مليارات الدولارات في بنوكها ومنح ضمانات للإقراض بين البنوك ^(٢) . وقال وزير المالية الالماني بيرشتا ينبروك ان الخطة تهدف الى تحقيق ميزانية متوازنة ودعا الى تقبيد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الانقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات انتهاء الخدمة . ومن جهة اخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التامين في المانيا الى اتفاق بشأن تفاصيل خطة الانقاذ ثاني اكبر شركة للتمويل العقاري بالمانيا وهي هيبو ريال ستيت (اتش آر اس) ورصد لهذه الخطة حوالي ٥٠ مليار دولار ^(٣).

٣- اجراءات دول الخليج للحد من اثار الازمة :-

اتخذت دول خليجية عدة اجراءات لمواجهة الازمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الاسواق .وعلى سبيل المثال في دولة الامارات قرر المصرف المركزي الاماراتي منح قروضاً قصيرة

١-محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس ، الازمات المالية، دار اثناء للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٠، ص٦٥

٢-المهدي محمد صالح وآخرون، الازمة المالية العالمية وتداعياتها، دراسة على الانترنت على الموقع

تاريخ الاطلاع www.fibsudan.com ٢٠٠٩/٥/٧

٣- محمد احمد زيدان ، فصول الازمة المالية ،اسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية ،بحث مقدم الى مؤتمر حول الازمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ،لبنان، ١٣-١٤ اذار، ٢٠٠٩، ص٢٠.

الاجل بقيمة ١٣.٦١ مليار دولار ، وخصص تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية . ومن جهة اخرى ولتدعيم حجم السيولة النقدية في البنوك قام البنك بإعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تبقى من مدتها ١٤ يوماً. والغى بصفة مؤقتة قاعدة الايام الست للسحب على المكشوف في الحسابات الجارية قصد إتاحة السيولة للبنوك في الاجل القصير خاصة بعد ان اعلن بنك دبي الوطني تقليل منح القروض الكبيرة وخطط السداد^(١) وفي الكويت عرض البنك المركزي اموالاً لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لبيان إمكانية استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الانخفاض الاخير للبورصة ، وهو ما أدى الى انخفاض اسعار الفائدة^(٢) .

وفي دولة قطر قررت هيئة الاستثمار شراء ما بين ١٠-٢٠% من رأس مال البنوك المدرجة فيسوق الدوحة لتعزيز ثقة الجمهور في السوق المالية . وتم تدعيم ذلك بشراء اسهم محلية لدعم اسعار البورصة الى جانب ذلك قامت بتخفيض اسعار الفائدة على ادوات السياسة النقدية وهو اجراء اتخذته معظم دول الخليج للتقليل من تكلفة تمويل البنوك .

اما السعودية اعلن البنك المركزي السعودي عن توفير سيولة نقدية تحتاجها البنوك ومنحها خيار اقتراض ٧٥% من الاوراق المالية الحكومية التي تبلغ قيمتها ٥٣,١ مليار دولار. كما قرر المركزي خفض معدلات الفائدة الى نصف نقطة لتصبح ٥% وكذلك خفض الاحتياطي الاجباري الذي يجب على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من ١٠-٥%^(٣) .

اما البحرين فقد صرح محافظ البنك المركزي البحريني سلامة الأوضاع. إذ أنها لم تتأثر بالازمة المالية العالمية وحتى لو تأثرت فأنها قادرة على اتخاذ الاجراءات المناسبة^(٤) .

١- فريد كورنل وكمال رزيق ، الازمة المالية ، مفهومها، أسبابها، وانعكاساتها على البلدان العربية، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية وانعكاساتها على اقتصادات الدول، التحديات والافاق، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٩٤-٢٩٥

٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩ ، ص ١١٩

٣- محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس ، المصدر السابق ، ص ٦٧

٤- فريد كورنل وكمال رزيق ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٥-٢٩٦

ثالثاً:- الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي : اسباب ومعالجات

١- اسباب الازمة المالية من منظور اسلامي :

أ-المشتقات:- المشتقات هي المستقبليات (العقود المستقبلية futures والخيارات option والمبادلات (swaps)، اي عقود البورصة. وسميت مشتقات لان قيمتها مشتقة من غيرها ويستخدم معظمها في المضاربة على الاسعار، وهي تفصل الخطر عن الاصل ذي العلاقة ومن ثم تصير المخاطرة سلعة يتم التعامل بها . الامر الذي يؤدي الى تقلبات حادة في الاسواق المالية واحداث فقاعات وانهيارات وازمات^(١).

ب- التوريق :- وهي قيام البنوك وشركات التمويل العقاري ببيع دين القروض المتجمعة لديها على العملاء الذين اشترى العقارات الى احدى الشركات المتخصصة والتي تسمى قانونا (شركات التوريق) وهذا البيع يكون مقابل معجل اقل من قيمة الدين، ثم تقوم شركة التوريق بأصدار سندات بقيمة هذه الديون بقيمة اسمية لكل سند وتطرحها للاكتتاب العام(بيعها) للأفراد والمؤسسات ويحصل حملة السندات على فوائد القروض وتتولى شركة التوريق مع شركة التمويل عملية تحصيل الاقساط والفوائد من المقترضين الاصليين وتوزعها على حملة السندات ويمكن لحاملي هذه السندات تداولها في سوق المال بالبيع لغيرهم باسعار اكثر من سعر شراءهم لها في حال ارتفاع سعر الفائدة او يبيعونها بخسارة في حال انخفاض سعر الفائدة. وكذلك يستطيع مشترى هذه العقارات ان يقترضوا من مؤسسات مالية اخرى برهن العقارات نفسها وتقوم هذه المؤسسات ببيعها الى شركات التوريق التي تصدر بها سندات وتطرحها في الاسواق ، وبالتالي يصبح للعديد من الناس والمؤسسات حقوقا على العقار واذا حدث وتحولت هذه القروض الى قروض رديئة لتعثر مالكي العقارات عن السداد او تنخفض قيمة العقارات في السوق فان حملة السندات يسارعوا الى بيع مالديهم فيزيد العرض وينخفض سعرها وتزداد الضغوط على كل المؤسسات وشركات التوريق وهكذا يمكن القول ان التوريق هو حجر الزاوية في حدوث الازمة المالية^(٢).

ج- بيع الدين:- عمليات البنوك التقليدية تقوم على اساس المتاجرة بالدين(القروض) والنقود، فالبنك يقترض بفائدة ويقترض بفائدة اعلى ويربح الفرق بين الفائدتين ومن ثم يكمن في النظام

١. رفيق المصري، المصدر السابق ، ص٢

٢. محمد عبد الحليم عمر ، قراءة اسلامية في الازمة المالية العالمية، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية ، جامعة الازهر، ١١ اكتوبر ٢٠٠٨ ، ص ص ٦٠٥

الرأسمالي فرض الفائدة على القروض ، وتزداد الفائدة على من يتأخر في الدفع أو السداد . فتفرض عليه فوائد تأخير أعلى من الفوائد التعويضية المعتادة ، ويمكن أيضا ان يباع الدين الى شخص ثان وثالث ورابع ، فتنشأ بذلك ديون كثيرة متراكمة بل ان النظام الرأسمالي كله يقوم على اساس (اهرامات) من الديون، فإذا حدث تأخر في التسديد أو امتناع عنه ، انهارت هذه الاهرامات ، وسهل وقوع الازمات^(١)

د- 'بعد التوسع والافراط في نظام بطاقة الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) والتي تحمل صاحبها تكاليف عالية من اسباب الازمة ، وعندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية يزداد عليه في سعر الفائدة ، وهكذا حتى يتم الحجز عليه او رهن سيارته او منزله، وهذا ما حدث للكثير من من حاملي هذه البطاقات، والتي كانت سببا في ازمة البنوك الربوية^(٢).

هـ- يقوم النظام المالي والمصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو إستبدال قرض واجب التسديد بقرض جديد وبسعر فائدة مرتفع ، وهذا يلقي أعباء اضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الاول بسبب سعر الفائدة الاصلي^(٣).

و- الفساد الإداري ، وقد يمثل هذا الفساد بالرشوة للحصول على قروض أو التلاعب في تقويم الضمانات ، وتحديد مبالغ القروض وأجال تسديد اقساطها ومعدلات الفائدة عليها ، وقد يقع الفساد بصورة اخرى، مثل اختلاس اموال المصرف او منح بعض المتنفذين قروضا يتهربون بعد ذلك من سدادها ، وبهذا تزداد الديون المشكوك فيها والديون المعدومة وتتجمد اموال المصارف وتصبح عاجزة عن رد الودائع وتعلن افلاسها^(٤)

ي- الشائعات المغرضة التي لا أساس لها في الحقيقة والتي غابتها إحداث اضرار بالمعاملين بالسوق وبالاقتصاد القومي ، والتي يقوم بها كبار المتعاملين في الاسواق بتخطيط وتنظيم دقيق مدعم من قبل المنظمات المالية والتي تكون لبعضها مآرب سياسية فعلى سبيل المثال تصدر شائعة بوجود خسارة شركة ما ، فينهار سعر اسهمها، او يقال انه يتوقع وجود عجز في ميزانية دولة كذا فينهار سعر صكوكها او سنداتها ، او يقال ان هناك احتمال ان تقوم الدولة بتخفيض عملتها وهكذا...

١- فريق المصري ، المصدر السابق ، ص ٣

٢- حسين حسين شحاتة ، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ص ٨

٣- جمعة محمود عباد ، المصدر السابق ، ص ١٠

٤- فريق المصري ، المصدر نفسه، ص ٣

ز- من اسباب الازمات المالية التوجيه غير الرشيد للأموال مثل الانفاق على الكماليات والمظهريات والاسراف والتبذير سواء من بعض الشركات والمؤسسات أو من الحكومة ويضاعف من المخاطر هذا اذا كانت هذه الاموال مقترضة بفوائد ربوية (١).

٢- الحل الاسلامي للزمة المالية

يقوم المنهج الاسلامي لمعالجة الازمات المالية على مجموعة من الاسس (المبادئ) المستنبطة من فقه المعاملات بصفه عامة وفقه التعامل في الاسواق بصورة خاصة. وتمثل الدستور (القانون) المالي والاسلامي الذي يضبط المعاملات في تلك الأسواق في حالة عدم الالتزام بها تظهر تلك الازمات وكما يأتي:-

أ-يقوم النظام المالي والاقتصادي الاسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الامانة والمصادقية والشفافية والتعاون والتضامن ، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل وان هذه المنظومة من الضمانات تحقق الأمن والأمان والاستقرار للمتعاملين كافة وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والاحتكار والظلم واكل أموال الناس بالباطل (٢).

ب- تجنب المعاملات الربوية في مجال الديون او في مجال البيع وقد يكون هو السبب المباشر لوجود الازمات الاقتصادية الحالية (يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) (البقرة / ٢٧٦). وان الإسلام يحض على التعاون والإنتاجية وعدم استغلال البشر لبعضهم البعض كما وضعت الآية الكريمة بديلاً وفق منهج التشريع الإسلامي والمتمثل هنا بأن يربي الله الصدقات (٣).

ج- حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية ، الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر ؟ والجهالة ، وبيع العينة والبيع على الهامش اذ نهى رسول الله (ص) عن بيع ما لا نملك اذ قال الرسول (ص) (لاتبع ما ليس عندك) (٤) اي ما لا تملك . ومثل هذه المعاملات من المقامرات المنهي عنها شرعاً، وهي من

١-حسين حسين شحاتة، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الازمات في سوق الأوراق المالية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ص٧

٢-حسين حسين شحاتة، ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المصدر السابق، ص٩.

٣-مريم جحنيط، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، ٢٠٠٩ ، ص١٣

٤-عبد الرحمن بن قدامة (ت ٦٨٢ هـ) ، الشرح الكبير ، مطبعة دار الكتب العربي ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ٤ / ١٦

أسباب الأزمات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار ، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام^(١)

د- ضبط وترشيد الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية التي يحتاج إليها الناس جميعاً وفيها منافع بحفظ الدين والنفس والمال وتجنب توجيه الأموال نحو الإسراف والتبذير^(٢) .

هـ- من الواضح انه عندما يقوم بنك إسلامي بتقديم تمويل بالمرابحة، او من خلال البيع بثمن آجل، فإن الدين الناجم عن ذلك التمويل لا يمكن بيعه . والسبب في ذلك أن الشريعة تمنع بيع الدين بثمن يختلف عن قيمته الاسمية ، وهذا ينفي الغرض الأساسي من وراء بيع الدين وهو بيعه قبل مواعده مقابل التنازل عن جزء منه (خصم أو حسم الديون) أو بيعه بأكثر من قيمته الاسمية لأنه ارتبط بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق^(٣) .

و- يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التسيير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية . قال الله تبارك وتعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عَسْرَةٍ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَإِنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (البقرة / ٢٨٠) . كما أكد علماء وخبراء النظام المالي والاقتصادي أن من أسباب الأزمة الأخيرة هو توقف المقترض عن السداد وقيام المدين برفع سعر الفائدة ، أو تدوير القرض بفائدة أعلى أو تنفيذ الرهن على المدين وطرده^(٤) .

١- نورة سيد احمد مصطفى ، الطول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية الراهنة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية، جامعة المنصورة، ١-٢ أبريل ٢٠٠٩، ص ١٩

٢- حسين حسين شحاتة ، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات المالية ، المصدر السابق ، ص ١١

٣- إبراهيم بن ناصر الحمود ، الطول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، ١-٢ أبريل ٢٠٠٩ ، ص ٥

٤- حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، المصدر السابق ، ص ١١

رابعاً: تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

١- تداعيات الأزمة على الاقتصاد الأمريكي:

ان لازمة المالية الحالية جذورها التي بدأت منذ عدة سنوات ، ولعل أهم ملامح ومؤشرات الاقتصاد الأمريكي تشير إلى عمق الأزمة وعمق تأثيرها في هذه الملامح وهذه المؤشرات والتي تتمثل في ————— ل في ————— يأت ————— :-

أ- عجز الميزانية:

يقدر العجز المالي الأمريكي في ميزانية ٢٠٠٨ بمبلغ ٤١٠ مليار دولار ، اي ٢,٩ من الناتج المحلي الإجمالي . ويغلب الطابع العسكري على النفقات العامة ، إذ لا يهدف الإنفاق العام إلى التشغيل بقدر ما يهدف إلى تمويل العمليات الحربية الخارجية ، كما أن الضرائب تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي(١). لقد تفاقمت أزمة الموازنة الأمريكية بصورة فعلية في تسعينات القرن الماضي ، إذ تجاوز عجز الموازنة الأمريكية في عام ١٩٩٠ حاجز الثلاثة ترليون دولار لأول مره إذ بلغ في ذلك العام ٣.٢ مليار دولار وبدأ بالتراكم شيئاً فشيئاً الى ان عبر حاجز التسع مليار دولار عام ٢٠٠٨ وكم ————— اف ————— ي الج ————— دول(١)

١- مصطفى حسني مصطفى ، الأزمة المالية العالمية أسبابها وأثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية لازمة المالية العالمية ، جامعة المنصورة ، ١-٢ ابريل ٢٠٠٩ ، ص ٥

جدول (١)
العجز في الموازنة العامة في الولايات المتحدة
للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩ (مليار دولار)

السنة	العجز السنوي	المتراكم	السنة	العجز السنوي	المتراكم
١٩٩٠	٢٢١,٢٠٠	٣,٢٠٦,٥٦٤	٢٠٠٠	٢٣٦,٤٠٠	٥,٦٨٦,٣٣٨
١٩٩١	٢٦٩,٤٠٠	٣,٥٩٨,٤٨٥	٢٠٠١	١٢٧,١٠٠	٥,٧٦٨,٩٥٧
١٩٩٢	٢٩٠,٤٠٠	٤,٠٠٢,١٢٣	٢٠٠٢	١٠٦,٢٠٠	٥,٨٥٤,٩٩٠
١٩٩٣	٢٥٥,١٠٠	٤,٣٥١,٤٠٣	٢٠٠٣	٩١,٨٠٢	٥,٩٤٦,٧٩٢
١٩٩٤	٢٠٣,٣٠٠	٤,٦٤٣,٦٩١	٢٠٠٤	٤١٢,٧	٧,٣٥٤,٧
١٩٩٥	١٨٤,٠٠٠	٤,٩٢١,٠٠٥	٢٠٠٥	٣١٨,٣	٧,٩٠٥,٣
١٩٩٦	١٠٧,٥٠٠	٥,١٨١,٩٢١	٢٠٠٦	٢٤٨,٢	٨,٤٥١,٤
١٩٩٧	٢٢,٠٠٠	٥,٣٦٩,٦٤٩	٢٠٠٧	١٦٢,٢	٨,٩٥٠,٧
١٩٩٨	٦٩,٢٠٠	٥,٤٧٨,٧١١	٢٠٠٨	٤٥٨,٦	٩,٩٨٦,١
١٩٩٩	١٢٥,٥٠٠	٥,٦٠٦,٠٨٧	٢٠٠٩	١,٤١٢,٧	١١,٨٧٥,٩

Source :

-Executive Office of President of the United State, Budget of the United State Government, Fiscal Year 2005,p-223.

-Economic Indicators , Council of Economic Advisers , Washington.٢٠١٠ P32.

ب-العجز التجاري:

يلاحظ أن العجز التجاري الأمريكي يزداد منذ عام ١٩٩٠ ، إذ بدأ العجز بمبلغ ٨٠.٨٦١ مليار دولار واستمر بالتزايد الا انه زاد بنسبة كبيرة عام ١٩٩٩ الى ٢٦١.٣٨٣ ووصل عام ٢٠٠٠ الى ٣٧٥,٧٣٩ مليار دولار واستمر التدهور الى ان وصل الى ٧٥٩ عام ٢٠٠٧ . فكانت الأسباب الأساسية لهذا العجز تعود إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع الأمريكية حتى في الداخل بسبب ارتفاع كلف الإنتاج الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادرات الأمريكية وهو ما أجبرها في الخروج على إجراءات منظمة التجارة العالمية في ظل ما يسمى بالقوانين الرمادية ، واتخاذ تدابير بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي ضد الأرجنتين والمكسيك والاتحاد الأوربي والصين على أمل خفض العجز التجاري^(١).

١-عامر عمران كاظم المعموري ، فاعلية اداء الاسواق المالية في ظل الازمات الاقتصادية في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص١٠٤

جدول (٢)
العجز التجاري الأمريكي للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩
(مليار دولار)

السنة	مقدار العجز	السنة	مقدار العجز
١٩٩٠	٨٠,٨٦١	٢٠٠٠	٣٧٥,٧٣٩
١٩٩١	٣١,١٣٥	٢٠٠١	٣٥٧,٨١٩
١٩٩٢	٣٦,٤٥٧	٢٠٠٢	٤١٨,٠٣٨
١٩٩٣	٦٨,٧٩١	٢٠٠٣	٤٩٦,٥١٤
١٩٩٤	٩٦,٦٧٨	٢٠٠٤	٥٦١,٣٣٢
١٩٩٥	٩٦,٣٨٨	٢٠٠٥	٦٢١,١٤٢
١٩٩٦	١٠١,٨٤٣	٢٠٠٦	٧٥٨
١٩٩٧	١٠٧,٧٦٥	٢٠٠٧	٧٥٩
١٩٩٨	١٦٦,٨٢٨	٢٠٠٨	٧٠٧,٨
١٩٩٩	٢٦١,٨٣٨	٢٠٠٩	٣٩٠,١

Source :-Economic Report of the President USA, Transmitted to the Congers Washington, DC .2005, p-439

-Economic Indicators , Council of Economic Advisers, Washington 2010,p36

ج-المديونية:

أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأمريكية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) إذ ارتفعت هذه الديون من ٣٢٣٣.٣١ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٦٧٨٣.٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٣، وإلى ١١٨٧٥.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وأصبحت هذه الديون العامة تشكل ٦٤% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يتوقف ثقل المديونية الأمريكية على الإدارات الحكومية بل يشمل الأفراد والشركات أيضا . فقد بلغت الديون الفردية ٩.٢ تريليون دولار منها ديون عقارية بمبلغ ٦,٦ ترليون دولار. ولقد ساهمت هذه الديون مساهمة فعالة في الأزمة الحالية. إما ديون الشركات فتحتل المرتبة الأولى من حيث حجمها البالغ ١٨,٤ تريليون دولار.

جدول (٣)
الدين العام الاجمالي في الولايات المتحدة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩
مليار دولار

السنة	الدين العام	السنة	الدين العام
١٩٩٠	٣٢٣٣.٣١	٢٠٠٠	٥٦٧٤.١٨
١٩٩١	٣٦٦.٣	٢٠٠١	٥٨٠٧.٤٦
١٩٩٢	٤٠٦٤.٦٢	٢٠٠٢	٦٢٢٨.٢٤
١٩٩٣	٤٤١١.٤٩	٢٠٠٣	٦٧٨٣.٢٣
١٩٩٤	٤٦٩٢.٧٥	٢٠٠٤	٧٣٧٩.٠٥
١٩٩٥	٤٩٧٣.٩٨	٢٠٠٥	٧٩٣٢.٧١
١٩٩٦	٥٢٢٤.٨١	٢٠٠٦	٨٥٠٦.٩٧
١٩٩٧	٥٤١٣.١٥	٢٠٠٧	٩٠٠٧.٦٥
١٩٩٨	٥٥٢٦.١٩	٢٠٠٨	٩٩٨٦.٠٨
١٩٩٩	٥٦٥٦.٢٧	٢٠٠٩	١١٨٧٥.٩

Source:- IMF, World Economic Outlook Database, October 201٠

د- تدني أداء قطاعات الاقتصاد الحقيقي :

أهم هذه القطاعات هو الصناعة التي تدنى نصيبها إلى ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي البالغ ، وقد تراجعت مردودات قطاع الاقتصاد الحقيقي إلى مايقارب ٦% ، في حين بلغت أرباح القطاع المالي (خاصة صناديق التوظيف إلى مايقارب ٢٠%) ، كما ارتفعت إرباح الشركات في قطاع الخدمات المالية من ١٠% في بداية الثمانينات إلى ٤٠.٥% عند ذروتها عام ٢٠٠٧^(١). ويلاحظ من الجدول (٤) ان الانتاج الصناعي تزايد منذ مطلع التسعينات اذ كان عام ١٩٩٠ (٢٦.٠) واخذ بالتزايد حتى عام ٢٠٠٠ اذ وصل الى ٩٢.٠ الا انه انخفض عام ٢٠٠١ نتيجة ازمة فقاعة الانترنت وأحداث سبتمبر ثم ازداد بعد عام ٢٠٠٣ واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠٠٧ الا انه انخفض بعد هذا العام نتيجة الازمة المالية العالمية اذ انخفض عام ٢٠٠٩ الى ٨٧.٧ .

١- منير الحمش ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، حزيران ، ٢٠٠٩ ، ص ١٩ ،

جدول (٤)
الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩

السنة	الانتاج الصناعي	السنة	الانتاج الصناعي
١٩٩٠	٦٢.٠	٢٠٠٠	٩٢.٠
١٩٩١	٦١.١	٢٠٠١	٨٨.٩
١٩٩٢	٦٢.٨	٢٠٠٢	٨٩.١
١٩٩٣	٦٤.٩	٢٠٠٣	٩٠.٢
١٩٩٤	٦٨.٣	٢٠٠٤	٩٢.٣
١٩٩٥	٧١.٥	٢٠٠٥	٩٥.٣
١٩٩٦	٧٤.٧	٢٠٠٦	٩٧.٤
١٩٩٧	٨٠.١	٢٠٠٧	١٠٠.٠
١٩٩٨	٨٤.٨	٢٠٠٨	٩٦.٧
١٩٩٩	٨٨.٤	٢٠٠٩	٨٧.٧

Source :- Economic Report of the President USA,
2010:DC , Transmitted to the Congers Washington

٥- مشكلتنا التضخم والبطالة:

تعاني الولايات المتحدة من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت (٣.٨%) علاوة على ارتفاع معدلات البطالة (٥,٨%) وفقدان أكثر من ٣ مليون لوظائفهم بمعدل ٨٠٠٠٠ وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة بداية عام ٢٠٠٩ أكثر من ثلاثة ونصف مليون شخص^(١). ويلاحظ من الجدول (٥) ان معدلات البطالة كانت عام ٢٠٠٠ بنسبة ٤.٠ الانها ارتفعت بعد هذا العام ووصلت الى ٥.٨% عام ٢٠٠٢ نتيجة أزمة فقاعة الانترنت وانخفضت بنسبه قليلة بعد عام ٢٠٠٣ لانها ارتفعت بنسبة كبيرة بعد عام ٢٠٠٧ نتيجة الأزمة المالية العالمية اذ وصلت معدلات البطالة الى ٩.٢% عام ٢٠٠٩. اما معدلات التوظيف فقد انخفضت بنسبة كبيرة عام ٢٠٠٢ نتيجة أزمة فقاعة الانترنت ، اذ وصلت الى ٠.٣- اي بمعنى تسريح عدد من العمال في ذلك العام اما الانخفاض الثاني لمعدلات التوظيف فقد حدث بعد عام ٢٠٠٧ ووصل الى ٠.٥- و ٣.٩- في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة المالية العالمي

١- علي عبد الكريم حسين الجابري، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، بحث على الانترنت على الموقع www.pathways.cu.edu.eg

جدول (٥)

معدلات التضخم والبطالة والتوظيف في الولايات المتحدة للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٠

معدلات التضخم	معدلات البطالة	معدلات التوظيف	السنة
١.٣	٥.٦	٥.٤	١٩٩٠
١.١	٦.٨	٤.٢	١٩٩١
٠.٩	٧.٤	٣.٠	١٩٩٢
١.١	٦.٩	٢.٩	١٩٩٣
١.٢	٦.١	٢.٦	١٩٩٤
١.٣	٥.٥	٢.٨	١٩٩٥
١.٥	٥.٤	٢.٩	١٩٩٦
٢.٣	٤.٩	٢.٣	١٩٩٧
١.٥	٤.٥	١.٥	١٩٩٨
١.٥	٤.٢	١.٤	١٩٩٩
٢.٥	٤.٠	٢.٣	٢٠٠٠
١.١	٤.٨	٢.٢	٢٠٠١
-٠.٣	٥.٨	١.٦	٢٠٠٢
٠.٩	٦.٠	٢.٣	٢٠٠٣
١.١	٥.٥	٢.٧	٢٠٠٤
١.٨	٥.١	٣.٤	٢٠٠٥
١.٩	٤.٦	٣.٢	٢٠٠٦
١.١	٤.٦	٢.٩	٢٠٠٧
-٠.٥	٥.٨	٣.٨	٢٠٠٨
-٣.٩	٩.٢	-٠.٣	٢٠٠٩
٠.٥	٩.٤	١.٤	٢٠١٠

Source:- IMF, World Economic Outlook Database, October 2010

والاسواق المالية:

اثرت الازمة على الاسواق المالية في امريكا اذ بدأت الازمة بانهيارات مالية عصفت ببول ستريت اذ قدرت خسائرها في اليوم الواحد بـ ٦٠٠ مليار دولار، وامتدت حالات الانهيار والإفلاس إلى العديد من المؤسسات المصرفية والمالية الأمريكية، وألقت الازمة بظلالها على السوق المالية كما في الجدول (٦)

جدول (٦)

مؤشرات سوق الأسهم الأمريكية (داو جونز وستاندارد بور) للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩

السنة	مؤشر داو جونز	مؤشر ستاندر اند بور	السنة	مؤشر داو جونز	مؤشر ستاندر اند بور
١٩٩٠	٢٦٣٣,٧	١٩٧,٥	٢٠٠٠	١٠٧٨٨	١٣٢٠,٣
١٩٩١	٣١٦٨,٨	٢٤٩,٤	٢٠٠١	١٠٠٢١,٦	١١٤٨,١
١٩٩٢	٣٣٠١,١	٢٦٠,٥	٢٠٠٢	٨٣٤١,٦	٨٧٩,٨
١٩٩٣	٣٧٥٤,١	٢٨٠,٢	٢٠٠٣	١٠٤٥٣,٩	١١١١,٩
١٩٩٤	٣٨٣٤,٤	٢٧٤,٦	٢٠٠٤	١٠٧٨٣	١٢١١,٩
١٩٩٥	٥١١٧,١	٣٦٨,٣	٢٠٠٥	١٠٧١٧,٥	١٢٤٨,٣
١٩٩٦	٦٤٨٤,٣	٤٤٢,٩	٢٠٠٦	١٢٤٦٣,٢	١٤١٤,٣
١٩٩٧	٧٩٠٨,٣	٩٧٠,٤	٢٠٠٧	١٣١٦٩	١٤٧٧
١٩٩٨	٩١٨١,٤	١٢٢٩,٢	٢٠٠٨	١٢٥٤٠	١٣٦٩
١٩٩٩	١١٤٩٧,١	١٤٦٩,٢	٢٠٠٩	٨٠٠٠	٨٢٥

Source:

-International Financing Corporation (IFC), Emerging Stock Market, Fact Book, Various years.

- International Financing Corporation (IFC), Global Stock Market, Fact Book, 2007.

-Economic Indicators ,Council of Economic Advisers , Washington ,2008,31..

ويتبين من خلال الجدول (6) التراجع الذي حل بالسوق المالية من خلال التراجع الكبير في هذين المؤشرين ، فبعد ان كان مؤشر داو جونز بحدود ١٣١٦٩ نقطة عام ٢٠٠٧ تراجع الى ١٢٥٤٠ نقطة عام ٢٠٠٨ ووصل إلى ٨٠٠٠ نقطة في نهاية كانون الثاني عام ٢٠٠٩ وتراجع مؤشر ستاندر اند بور من ١٤٧٧ نقطة عام ٢٠٠٧ إلى ١٣٦٩ نقطة عام ٢٠٠٨ ومن ثم إلى ٨٢٥ نقطة في نهاية كانون الثاني ٢٠٠٩.

ي- النمو الاقتصادي:

ألقت الأزمة بظلالها على النمو الاقتصادي الذي بدأ بالتراجع خلال الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، إذ انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من ٢,٠ عام ٢٠٠٧ إلى ١,١ عام ٢٠٠٨. ويعزى ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الحقيقي ، فبالرغم من أن الأزمة تعود جذورها إلى التوسع المصرفي المفرط لتمويل العقارات في الولايات المتحدة ، إلا أنها تحولت إلى أزمة مالية أثرت على مستوى التشغيل والتجارة الخارجية ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي ، إذ يلاحظ من خلال الجدول (٧) ان معدلات نمو الناتج المحلي أخذت تتزايد منذ التسعينات وحتى عام ٢٠٠٨ إذ وصل نمو الناتج المحلي إلى ١٣,٢٢٨.٨٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلا أنها انخفضت عام ٢٠٠٩ إلى ١٢,٨٨٠.٦٠٠ مليار دولار بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية.

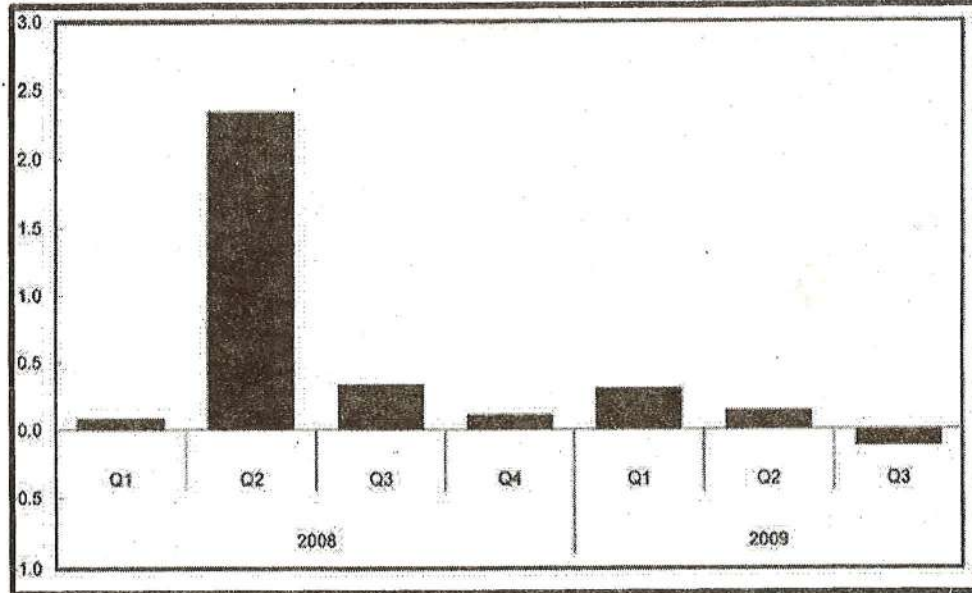
جدول (٧)

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٩ مليار دولار

السنة	معدل نمو الناتج المحلي	السنة	معدل نمو الناتج المحلي
١٩٩٠	٨,٠٣٣.٩٢٥	٢٠٠٠	١١,٢٢٥.٩٧٥
١٩٩١	٨,٠١٥.١٢٥	٢٠٠١	١١,٣٤٧.١٧٥
١٩٩٢	٨,٢٨٧.٠٧٥	٢٠٠٢	١١,٥٥٢.٩٧٥
١٩٩٣	٨,٥٢٣.٤٥٠	٢٠٠٣	١١,٨٤٠.٧٠٠
١٩٩٤	٨,٨٧٠.٦٧٥	٢٠٠٤	١٢,٢٦٣.٨٠٠
١٩٩٥	٩,٠٩٣.٧٥٠	٢٠٠٥	١٢,٦٣٨.٣٧٥
١٩٩٦	٩,٤٣٣.٩٢٥	٢٠٠٦	١٢,٩٧٦.٢٥٠
١٩٩٧	٩,٨٥٤.٣٥٠	٢٠٠٧	١٣,٢٢٨.٨٥٠
١٩٩٨	١٠,٢٨٣.٥٢٥	٢٠٠٨	١٣,٢٢٨.٨٥٠
١٩٩٩	١٠,٧٧٩.٨٥٠	٢٠٠٩	١٢,٨٨٠.٦٠٠

source:- LMF World Economic Outlook Database, October 2010

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة للمدة من /الربع الاول ٢٠٠٨ / الربع الثالث ٢٠٠٩



شكل (١)

Source:- Economic Report of the President USA, Transmitted to the Congress, Washington, DC .2009,P35.

٢- تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي:

في عام ٢٠٠٨ بدأت ملامح ظهور أزمة عالمية ببروز العديد من المؤشرات التي تشير الى تراجع الاقتصاد العالمي ككل . من جملة هذه المؤشرات ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية مع تزايد معدلات البطالة . ثم أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية الموثوقة والمصارف التجارية في العديد من دول العالم، ففي دول الاتحاد الأوروبي انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فبعد ان كانت عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ عند مستوى ٣.٤٦% و ٣.١٨% على التوالي انخفضت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الى ٠.٧٥% و -٤.١٠% على التوالي مما يدل على تأثير دول الاتحاد الاوربي بالازمة المالية. وكذلك ارتفعت معدلات التضخم التي وصلت إلى (٣,٦٧%) نتيجة لاقتران أسعار النفط والموارد الغذائية مع التباطؤ الاقتصادي، وانخفاض ثقة المستهلكين ، فبعد أن كانت معدلات التضخم عند مستويات منخفضة و متقاربة في السنوات التي سبقت الازمة المالية الا انها قد ارتفعت في عام ٢٠٠٨ ووصلت الى ٣.٦٧% عام ٢٠٠٩ انخفضت معدل التضخم الى ٠.٩٤% مما يدل على امكانية دول الاتحاد الاوربي على تخفيض معدلات التضخم وكما في الجدول (٨)

جدول (٨)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في دول الاتحاد الاوربي للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي	٣.٩٧	٢.٠٨	١.٣٩	١.٥٥	٢.٦٩	٢.١٦	٣.٤٦	٣.١٨	٠.٧٥	٤.١٠
التضخم	٣.١١	٢.٩٩	٢.٥٠	٢.١٩	٢.٣٣	٢.٢٩	٢.٣١	٢.٣٧	٣.٦٧	٠.٩٤

source:- LMF World Economic Outlook Database, October 2010 ، ،

وفي روسيا أنتخذت الحكومة اجراءات مؤقتة للحد من تداعيات الازمة المالية عليها ، بعد أن تراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي الروسي إلى (١,٩٥) بعد أن كان نمو الإنتاج الصناعي قبل الأزمة يقدر بما يقارب (٩,٤)٪. كما توقع (اندريه كليبالش) نائب وزير التنمية الاقتصادية الروسية انخفاض معدلات النمو الاقتصادي عام ٢٠٠٩ إلى (٦,٨)٪ بعد أن كان (٧,٣)٪ وكذلك تراجع مؤشر (آر تي اس) الرئيسي المرتبط بالدولار بمعدل ١٩٪ وهي أسوأ نتيجة لهذا المؤشر^(١). وانخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في روسيا خلال سنوات الازمة إذ كان عام ٢٠٠٧ (٨.٥٣٥)٪ الا انه انخفض الى -٧.٩٠٠٪ عام ٢٠٠٩ ، وكذلك ازدادت معدلات التضخم والبطالة في روسيا إذ ارتفع معدل التضخم الى ١٤.١٠٨٪ عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ٩.٠٠٧٪ عام ٢٠٠٧ اما معدلات البطالة فقد ارتفعت الى ٨.٤٠٠٪ عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ٦.٤٠٠٪ عام ٢٠٠٨ وكما موضح في الجدول (٩)

جدول (٩)

معدلات نمو الناتج المحلي والتضخم والبطالة في روسيا للمدة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي الاجمالي	١٠.٠	٥.٠٩	٤.٧٤	٧.٢٥	٧.١٥	٦.٣٨	٨.١٥	٨.٥٣	٥.٢٤	-
التضخم	٢٠.٧	٢١.٤	١٥.٧	١٣.٦	١٠.٨	١٢.٦	٩.٦٧	٩.٠٠	١٤.١	١١.٦
البطالة	١٠.٥	٨.٩٣	٨.٠٠	٨.٦٠	٨.٢٠	٧.٦٠	٧.٢٠	٦.١٠	٦.٤٠	٨.٤٠

source:- LMF World Economic Outlook Database, October 2010 ، ،

إما في آسيا فبرغم التفاؤل لدى بعض الشركات الصينية والهندية بأن يكون تأثير الأزمة على الأسواق الصينية ضئيلاً إلا إن الواقع يؤكد حتمية تأثر الصين بهذه الأزمة بشكل واضح، وذلك لأن الصين تصدر عام ٢٠٠٦ حوالي (٢١%) من صادراتها إلى الولايات المتحدة، وشهد الاقتصاد تراجعاً وعدم استقرار أسواق الأسهم مما دفع البنك المركزي للإبقاء على معدل الفائدة منخفضاً (٠,٥%) كما تراجعت مبيعات الشركات الآسيوية المصدرة نتيجة لانخفاض قيمته الدولار مما ترتب عليه انخفاض إنتاج المصانع أدنى مستوياته بمعدل (٣,١%)^(١)، فقد تراجعت صادرات الصين إلى -١٦.٠% عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ١٧.٥% عام ٢٠٠٨، كما تراجعت الصادرات الهندية إلى -٠.٧% عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ٢٨.٢% عام ٢٠٠٨ وكما موضح في الجدول (١٠). وكذلك تأثرت الأسواق المالية الآسيوية بالأزمة فحسر مؤشر (هانج سنغ) في هونغ كونغ نحو (٥%) من قيمته، كما فقد مؤشر البورصة الإندونيسية قرابة ١٠%

١- عماد حسين حافظ إبراهيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع www.pathways.cu.edu.eg تاريخ الاطلاع ٢٠٠٩/١/٥

٢- عماد حسين حافظ إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٢

من قيمته وتراجع مؤشر شنغهاي الصيني بمعدل ٥,٢% من قيمته ، وفقدت البورصة الهندية نحو ٦% من قيمتها عقب الارتفاع الحاد في عمليات سحب الأرصدة الأجنبية منها بسبب القلق المتنامي بفرق وقوع الاقتصاد العالمي في حالة التباطؤ والركود ومن ثم الكساد بسبب الأزمة المالية (١).

جدول (١٠)
معدل نمو الصادرات في الصين والهند للمدة من ٢٠٠٩-٢٠٠٠

الدولة/السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الصين	١٦.٠	١٧.٥	٢٥.٧	٢٧.٢	٢٨.٤	٣٥.٤	٣٤.٦	٢٢.٤	٦.٨	٢٧.٨
الهند	٠.٧-	٢٨.٢	١٤.٧	٢٥.٣	٢١.٦	٢٧.٩	١٥.٠	٢٢.١	٢.٧	٢٧.٦

Source:- Asian Development Bank, key indicators for Asian and the pacific 2010

كما تلقت اليابان ضربة موجعة في بداية عام ٢٠٠٩ بسبب تهوي الصادرات اليابانية الى النصف تقريبا مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي ، الأمر الذي أدى الى خسارة الميزان التجاري بنسبة غير مسبوقة بلغت ثمان مليارات يورو خلال أول شهر من عام ٢٠٠٩ ، أذ انخفضت صادرات اليابان عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الى -٣.٥% و -٣٣.١% على التوالي بعد ان كانت ١١.٥% عام ٢٠٠٧ مما أدى ذلك الى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الذي انخفض الى -٥.٢% عام ٢٠٠٩ بعد ان كان ٢.٤% عام ٢٠٠٧ ، وكما في الجدول (١١)

جدول (١١)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات في اليابان للمدة من ٢٠٠٩-٢٠٠٠

السنة	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
الناتج المحلي	٥.٢-	٠١.٢-	٢.٤	٢.٠	١.٩	٢.٧	١.٤	٠.٣	٠.٢	٢.٩
الصادرات	٣٣.١-	٣.٥-	١١.٥	١٤.٦	٧.٣	١٢.١	٤.٧	٦.٤	٥.٢-	٨.٦

Source:- Asian Development Bank, key indicators for Asian and the pacific 2010

اما بالنسبة للاقتصاديات الأفريقية فقد تأثرت سلبا بالأزمة المالية العالمية وبدل على ذلك تراجع معدلات النمو وتأثر البورصات المالية في إفريقيا سلبا بالأزمة مثل بورصة أوغندا ، بالعديد من القطاعات وكانت المناطق الأشد تأثرا بالصدمة هي الطاقة الكهربائية ومشاريع البنية التحتية الكبيرة والصناعات الاستخراجية والسياحية. وكذلك الأعمال التجارية والأسر المعتمدة

١- داليا أبو الغيظ عبد المعبود ، الأزمة المالية وأثرها على العالم العربي، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع

وتنزانيا، وكينيا، وجنوب إفريقيا، إذ ينسحب المستثمرون الدوليون من هذه الأسواق. ان الاقتصاديات الأفريقية تشعر بلا شك بالآثار السلبية للازمة المالية إذ بدأ التراجع يلحق على التحويلات والأنشطة المرتبطة بالسياحة. ففي إثيوبيا وغينيا وبوتسوانا تباطأ بناء الطاقة الكهربائية لأنها تواجه ضغوطا من حيث الحصول على التمويل. وفي غينيا سجل انخفاض في إيرادات السياحة بمقدار ١٦ % عام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وكذلك تأثر قطاع التعدين بشكل سيء جزاء الأزمة الاقتصادية بسبب هبوط الطلب العالمي. فقد حدثت عمليات عدة لإنهاء الخدمة مؤقتا في بلدان مثل جمهورية كونغو الديمقراطية (٣٠٠٠٠٠)، وزامبيا (٨٠٠٠) وكذلك بوتسوانا. إن هبوط صناعات مثل صناعة الماس قد شهد قدرا كبيرا من فقدان الوظائف في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وتضررت صناعات رئيسة للنمو مثل الصناعة التحويلية بسبب هبوط الطلب. فقد قامت صناعة تركيب المحركات في جنوب إفريقيا بعملية إنهاء الخدمة مؤقتا لما يقارب ٤٠٠٠٠ في يونيو ٢٠٠٩. كما تأثرت السياحة سلبا بالازمة. فهبوط عدد وصول السياح إلى بلدان مثل غينيا وتنزانيا وموريشيوس وأوغندا قد أثر على الإيرادات. وتم الإبلاغ بهبوط نسبة ٣٠ % من عدد وصول السياح إلى بعض هذه البلدان. كما شهدت الرأس الأخضر وغامبيا انخفاضا في الإيرادات الناجمة عن السياحة. فضلا عن ذلك، هناك تباطؤ في تدفقات التحويلات إلى إفريقيا من العمال المهاجرين والإفريقيين في المهجر بالبلدان المتقدمة. لقد أصبح حجم التحويلات بالغ الأهمية باطراد في السنوات الأخيرة. وقد قدر أن التحويلات إلى إفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٠٧ بلغت ١٩ بليون دولار أمريكي أو ما يقارب ٢,٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإقليمي، وان كل هذا أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢.٥ % عام ٢٠٠٩ بعد ان كان ٦.٤ % عام ٢٠٠٧^(١).

٣ - تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العربي:

انعكست تداعيات الأزمة المالية على الدول، وتأثرت منها الدول العربية بعدها جزءاً من منظومة الاقتصاد العالمي وترابطه علاقات اقتصادية، وان درجة تأثيرها تختلف بين الدول حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث تأثرها بالازمة وهي^(٢):-

١- رمضان محمد احمد الروبي، الأزمة المالية العالمية، حقائقها، وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث شر لكية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، ٢٠١ أبريل، ٢٠٠٩، ص ٢٣

٢- فريد كورتل وكمال رزق، المصدر السابق، ص ١٢

- مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
 - مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط وفوق المتوسط وتشمل الأردن ، مصر ، العراق ، المغرب العربي.
 - مجموعة الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا
- فالبندان ذات الانفتاح المرتفع والتي تمثل صادراتها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمثل النفط المصدر الأساس للدخل والذي يرتبط بحالة الدورة الاقتصادية في البلدان المتقدمة وعوامل المضاربة في السوق العالمية ، فترتفع أسعار النفط إذا كان الاقتصاد العالمي في حالة انتعاش ، فيما تنخفض أسعار النفط إذا بدأ الركود ينتاب الاقتصاد العالمي . وان أسعار النفط تراجعت بسبب الأزمة المالية العالمية إلى أقل من ٤٠ دولار للبرميل بعدما وصلت إلى ١٥٠ دولار للبرميل في تموز عام ٢٠٠٧ ، مما أدى إلى تراجع إيرادات البلدان المصدرة مما أثر على وضع الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي^(١) . ويزداد حجم تأثير الدول الخليجية بالأزمة الراهنة نتيجة لارتفاع حجم الاستثمارات والكتل النقدية الموظفة في أسواق المال والمصارف الأمريكية ، ومثال على ذلك مساهمة هيئة استثمار أبو ظبي بمبلغ ٧,٥ مليار دولار في بنك سيتي بنك ، ومساهمة هيئة الاستثمار الكويتي بـ ٢ مليار دولار في بنك ميريل لينش ، و ٣ مليار دولار في سيتي بنك ، وكذلك شهد قطاع العقارات الخليجي نوعاً من الركود خلال هذه المدة تائراً بالأزمة المالية العالمية^(٢) . وتشير بعض التقديرات بأن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بـ ٤ مليار دولار^(٣) . وقد قدرت دراسة حديثة خسائر بلدان مجلس التعاون خلال عام ٢٠٠٨ جراء التدهور في قيم الاصول في الاسواق الرئيسية بما يقارب ٣٥٠ مليار دولار ، بمعدل ٢٧ % .

١- عامر عمران كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ١١٢

٢- وائل إبراهيم الراشد، رؤية تحليلية لانعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون، دراسته على الانترنت على الموقع <http://www.alarabonline.org> ، ص ١١

٣- الأزمة المالية والدول العربية، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع <http://www.aljazeera.net>

جدول (١٢)

تقديرات خسائر صناديق الثروة السيادية لدول الخليج بنهاية ٢٠٠٨ (مليار دولار)

معدل الخسائر(بالمائة)	الخسائر	تقدير الاصول/ كانون الاول ٢٠٠٨	تقدير الاصول/كانون الاول ٢٠٠٧	
٤٠	١٨٣	٣٢٨	٤٥٣	صندوق ابو ظبي للاستثمار
٣٦	٩٤	٢٢٨	٢٦٢	هيئة الاستثمار الكويتية
٤١	٢٧	٥٨	٦٥	هيئة الاستثمار القطرية
١٢	٤٦	٥٠١	٣٨٥	اصول مدارة من مؤسسة النقد العربي السعودي
٢٧	٣٥٠	١٢٠٠	١٢٨٢	اجمالي بلدان مجلس التعاون

Sourec:- B.Setser and R.Ziamba(GCC sovereign funds : reverse of fortune)
(council on foreign relations(center for geo- economic studies) (January 2009)

وكذلك اثرت الازمة على اسواق المال العربية ، فقد تراجعت مؤشرات الاسواق المالية واسواق الاسهم بشكل كبير، مع هبوط المؤشر المركب بأكثر من ٦٠% عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٧. ويلاحظ من الجدول (١٣) ان المؤشر المركب قد انخفض بنسبة كبيرة فبعد ان كان عام ٢٠٠٧ قارب ٣٤٥.٣٥ مليار دولار انخفض الى ١٧٠.٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٩ وكذلك جميع اسواق المال العربية تأثرت بالازمة المالية إذ انخفض سوق ابو ظبي للأوراق المالية من ١٢٩.٠٧ عام ٢٠٠٧ الى ٥٠.٢٦ عام ٢٠٠٨ وكذلك بالنسبة لسوق عمان فقد انخفض من ٤٨٢.٥٨ عام ٢٠٠٧ الى ٣٤٠.٢٥ عام ٢٠٠٨ .

جدول (١٣)
مؤشرات اسواق المال العربية للمدة ٢٠١٠-٢٠٠٦ (مليار دولار)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
١٨٠.٢٠	١٧٠.٦١	١٥٦.٧١	٣٤٥.٣٥	٢٤٧.٩٣	المؤشر المركب
٥٩.٢٦	٥٧.٧٥	٥٠.٢٦	١٢٩.٠٧	١٠٤.٦٢	سوق اوراق ابوظبي المالية
٢٨٥.١٠	٣٠٦.٠٥	٣٤٠.٢٥	٤٨٢.٥٨	٣٢٨.٥١	سوق اوراق عمان المالية
١٤٢.٢٩	١٢٨.٣٥	١٥٥.٣٢	٢٦٠.٤٣	٢٤١.٩	سوق اوراق البحرين المالية
٤٦٨.٣٨	٤٨٦.٥٠	٣٤٧.٧٧	٤٧٤.٣١	٣٢٩.٨٠	سوق اوراق بيروت المالية
٢٤٢.٤٥	٢٣٠.٥٤	٢٢٥.٧٠	٣١٩.٠٩	٢٦٦.٣٦	سوق اوراق الدار البيضاء المالية
١٣٧.٠٨	١٤٠.١٢	١٤٤.٠٢	١٨٣.٥٧	١٢٩.١٢	سوق اوراق الدوحة المالية
٢٩.٠٩	٣٣.٠٩	٥٩.٩٣	١٦٤.٧٩	١٥٠.١٣	سوق دبي المالية
٣٤٢.٦٩	٣٣٨.٣٣	٢٤٣.٤٣	٥٨٥.١٧	٥٠٦.٦٤	سوق رأس المال مصر
١٤٢.٧٢	١٢٥.٥٥	١٤٣.٤٥	٣٠٢.٦٩	٢٢٥.٧١	سوق الاسهم المالية الكويت
١٩٥.٢٤	١٧٦.٩٣	١٦٣.٦٥	٤٢٤.٢٥	٢٧١.٤٦	سوق اوراق مسقط المالية
١٢٨.٣٥	١١٩.١٠	١١٤.٠٤	١٣٤.٢٥	١٥٠.٣٠	تبادل سندات فلسطين المالية
١٥٩.٣٥	١٤٥.٤٢	١١٣.١٧	٣٣٠.٢٩	٢٢٣.٨٤	سوق الاسهم المالية السعودية
١٦٩.٠٩	١٥٦.٧١	١١٥.٠٥	١٠٩.٣٣	١٢٦.٨٤	سوق اوراق تونس المالية

- المصدر : صندوق النقد العربي ، آذار ٢٠١٠

فتأثر الأسواق المالية لبلدان هذه المجموعة يعود لحالتي الذعر والهلع التي إصابنا الأوساط المالية والمستثمرين في أمريكا وباقي بقاع العالم، الامر الذي دفعهم لبيع أسهمهم فيما تبقى من المؤسسات بغض النظر عما إذا كانت هذه المؤسسات تعاني من مشكلات او لا، فضلاً عن حالة البيع التي حصلت لغرض مواجهة الخسائر التي تعرض لها المستثمرون في أماكن أخرى.

إما فيما يتعلق بالبلدان العربية ذات الانفتاح والاندماج المتوسط فإن تأثيرها قليلا باستثناء الأسواق المالية والبلدان التي تمتلك صادرات نفطية^(١). فمثلا في الأردن بدأت ملامح الأزمة المالية تظهر في ضعف تمويل المؤسسات المالية للمشروعات المهمة والحيوية. إذ أن التداعيات التي أصابت البورصة والتي أدت إلى انخفاض حاد في أسعار الاسهم بنسبة ٤٠% كما ان ما يزيد عن ٣٥% من الشركات المدرجة في البورصة تقلل أسعارها عن القيمة الاسمية لا سهمها، كما يترتب عليه انخفاض في القيمة السوقية للشركات المتداولة بما يعادل ١٠ بليون دينار. وتأثر المساعدات التي تقدم للأردن بالأزمة المالية والتي تلقي بظلالها على الاقتصاد الأردني. وكذلك انخفاض تحويلات المغتربين الاردنيين لاسيما من يعمل منهم في دول الخليج كما إن المؤشر العام لسوق الأوراق المالية قد تراجع بنسبة ٢٤,٩% مسجلا ٢٧٥٨ نقطة بينما كان عام ٢٠٠٧ / ٣٦٧٥ نقطة^(٢).

إما مصر فقد سببت الأزمة المالية العالمية إلى تباطؤاً في نمو الاقتصاد المصري نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، ليتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى ٦% خلال عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب التشابك مع الاقتصاد العالمي إذ أن ٧٥% من الناتج المحلي الاجمالي يتمثل في التبادل التجاري فنحو ٣٢% من الصادرات المصرية تتجه للولايات المتحدة الأمريكية وتأتي ٣٢,٥% من الواردات من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتلثي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العامين الماضيين من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. تبلغ صافي الخسائر الناتجة عن الأزمة أكثر من ٤ مليارات دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩، وأكثر القطاعات تضررا هو قطاع الصناعات التحويلية، إذ تراجعت الصادرات السلعية بنحو ٢,٢ مليار دولار، وكذلك انخفاض تحويلات العاملين المصريين بالخارج بما يعادل ٦٠٠ مليون دولار، وانخفاض الإيرادات السياحية خلال عام ٢٠٠٩ بأكثر من ٢ مليار دولار، وانخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٤٠٠ مليون دولار (نتيجة تباطؤ حركة التجارة العالمية)^(٣).

وستعاني الدول الأخرى ذات الاندماج الضعيف من آثار الأزمة بسبب تراجع المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية لاسيما اليمن والصومال وفلسطين^(٤).

١- عامر عمران المعموري، المصدر السابق، ١١٣
 ٢- رمضان محمد احمد الروبي، المصدر السابق، ص ٢٢
 ٣- مصطفى حسني مصطفى، المصدر السابق، ص ٢٠
 ٤- عامر عمران كاظم المعموري، المصدر السابق، ص ١١٤

أما تداعيات الأزمة على الاقتصاد العراقي فقد ذهب العديد من المحللين في بداية أيام الأزمة المالية العالمية إلى أن الاقتصاد العراقي أبعد ما يكون عن التأثر بتلك الأزمة، وقد ساقوا العديد من المبررات لذلك، ولكن الواقع العملي أثبت عدم صحة هذه التوقعات في ظل عالمية الأزمة، فلا يكاد يوجد بلداً في أرجاء المعمورة إلا وتكون الأزمة المالية قد أصابته بتأثير ما، وفي العراق سنتناول هذه التأثيرات من خلال (أسعار النفط، أسواق المال، الرصيد من العملة الصعبة، قطاع المصارف) وكالاتي:

أسعار النفط:- يعتمد العراق بنسبة ٩٥% في موازنته العامة على الإيرادات النفطية، وبالرغم من التحولات الكبيرة التي قامت بها وزارة المالية العراقية في موازنة عام ٢٠٠٨ حين صُممت على أساس أن برميل النفط يعادل ٥٧ دولاراً للبرميل الواحد، إلا أن سعر النفط قد انخفض إلى أقل من ذلك بكثير حتى وصل إلى مستوى ٤٠ دولار للبرميل الواحد في كانون الثاني ٢٠٠٩، الأمر الذي ترك أثراً بيناً على الموازنة الحالية التي أعيد تصحيحها لأكثر من مرة مع انخفاض أسعار النفط..

أسواق المال:- من المعلوم إن البورصة العراقية المتمثلة بسوق العراق للأوراق المالية لم تتأثر بهذه الأزمة إلا بنسب طفيفة جداً بسبب محدودية حجم التداول الكلي داخل هذه السوق أولاً، وأن عدد المستثمرين الأجانب في أسهم السوق محدود جداً أيضاً، فضلاً عن عدد المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية يعد قليلاً مقارنة بأي بورصة في دول العالم، وقلة المستثمرين هنا يعود لعوامل منها قلة الوعي الاستثماري وانخفاض الدخل وعدم وجود سياسة إعلانية ناجحة تشجع على الاستثمار. من جانب آخر فإن سوق العراق للأوراق المالية مازال غير مرتبط إلكترونياً بالأسواق العالمية، الأمر الذي جعل المستثمر العراقي بعيد عن الأسهم العالمية التي تهاوت أسعارها، ويُعد هذا الأمر أحد الإيجابيات في هذه المرحلة.

الاحتياطي من العملة الصعبة:- يرتبط رصيد العراق من العملة الصعبة بإنتاج النفط بالدرجة الأساس، فإذا هبطت إيرادات النفط يؤدي ذلك إلى انخفاض رصيد الدولة من العملة الصعبة، وهذا بالضبط ما حصل في العراق بعد انخفاض إيرادات النفط بنسبة ٧٢% نتيجة لانخفاض أسعاره من ١٦٧ دولار في تموز ٢٠٠٨ إلى ٤٠ دولار في كانون أول ٢٠٠٨.

قطاع المصارف:- وبشأن إمكانية وجود أثر محسوس للأزمة العالمية التي تعصف ببنوك العالم على المصارف العراقية الحكومية والأهلية، فإن العراق يعد بعيداً نسبياً عن الأزمة المالية التي تعصف بالنظام المالي الدولي من هذا الجانب لعدة أسباب، في مقدمتها أن الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي العراقي ما زالت تدار بطريقة بعيدة عن المخاطر وإن استثمارها يتم بأوراق مالية سيادية بعيدة عن مضاربات السوق الحالية، فضلاً عن انخفاض درجة الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي بين المصارف العراقية والمصارف العالمية يبقى تلك المصارف في منأى عن التأثيرات السلبية لتلك الأزمة^(١).

١- جواد كاظم البكري، الثابت والمتحول في أزمت الاقتصاد الرأسمالي، دراسة في الأزمة المالية الأمريكية ٢٠٠٨، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٩، ص ص ١٦١-١٦٦

الاستنتاجات

- ١- ان ضحك مبالغ من النقود في الاسواق المالية ومساعدة المصارف على شراء ديونها المتعثرة وتخفيض اسعار الفائدة يعد من اهم الاجراءات التي اتخذتها دول العالم للحد من تداعيات الازمة المالية العالمية .
- ٢- ان تأثر الدول العربية بالازمة المالية يختلف حسب درجة انفتاحها على العالم. إذ تأثرت دول الخليج بشدة بالازمة المالية بسبب درجة الاندماج العالية بالاسواق المالية العالمية.
- ٣- ان آثار الازمة المالية (الأمريكية) ستكون اشد على اقتصادات الدول النفطية أحادية الجانب (الريعية) إذ ان تراجع مؤشرات أسعار الأسهم عالمياً، بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات عالمياً، مما يدفع بانخفاض الطاقات الإنتاجية وتوقف خطوط الإنتاج وتسريح المزيد من العمال، قد أفضى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط فضلاً عن تراجع الأسعار والكميات المطلوبة في أسواق النفط العالمية.

التوصيات

- ١- ضرورة الاستفادة من الاسس الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد الإسلامي التي تحقق أقصى درجات الامان للقطاعات والمؤسسات الاقتصادية والتي من بينها تجنب المعاملات الربوية في مجال الديون اوفي مجال البيع وتحريم نظام المشتقات المالية وكذلك يقوم النظام الاسلامي على مبدأ التسيير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين.
- ٢- تحجيم دور المؤسسات المالية الحكومية في توجيه القروض المصرفية لقطاعات محددة على حساب قطاعات أخرى. وتتولى هذه المهمة المؤسسات المالية او المصارف في ضوء التقييم الحذر للمخاطر الائتمانية الكامنة.
- ٣- ضرورة اعادة النظر في ارتباط العملات العربية بالدولار والبحث عن بديل له مثل ربطه بسلة عملات او عملات قيادية غير الدولار.
- ٤- على الدول النفطية أحادية الجانب ان تعمل على تنويع القاعدة الانتاجية ورفع نسبة القطاعات الاخرى من الناتج المحلي الاجمالي والتخلص من هيمنة القطاع النفطي والذي ما دام يرتبط بالدورات الاقتصادية وخاصة بالدول المتقدمة.
- ٥- الدعوة الى اعادة النظر فيما يسمى بصناديق التحوط ذات السيولة النقدية الهائلة ، نظرا لخطورة المعاملات التي تجريها داخل اسواق المال بسبب انعكاسات انهياراتها الضخمة على التجارة والمال، وذلك رغم ماتتسبب به من انعاش مؤقت للبورصات العالمية.

المصادر

القرآن الكريم

١- إبراهيم بن ناصر الحمود ، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية لازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة ٢٠٠٩، ١-٢ ابريل ٢٠٠٩

٢- الأزمة المالية والدول العربية، دراسة على شبكة الانترنت على الموقع <http://www.aljazeera.net>

٣- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٩

٤- جمعة محمود عباد ، الازمة المالية الاقتصادية العالمية واثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الاردني، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والغربي، جامعة الجنان، لبنان، ٢٠٠٩

٥- جواد كاظم البكري، الثابت والمتحول في أزمات الاقتصاد الرأسمالي، دراسة في الأزمة المالية الأمريكية ٢٠٠٨، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩

٦- حسين حسين شحاتة ، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨

٧- حسين حسين شحاتة، المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨

٨- زايري بلقاسم وميلود مهدي ، الأزمة المالية العالمية: اسبابها وابعادها وخصائصها ، بحث مقدم الى مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي والغربي، جامعة الجنان ، لبنان ١٤-١٣ اذار ٢٠٠٩

٩- رمضان محمد احمد الروبي، الأزمة المالية العالمية، حقانقتها، وسبل الخروج منها، مع رؤية الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الثالث شر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية لازمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، ١-٢ ابريل، ٢٠٠٩

١٠- عامر عمران كاظم المعموري ، فاعلية اداء الاسواق المالية في ضل الازمات الاقتصادية في بلدان مختارة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩

١١- عبد الرحمن بن قدامة (ت ٦٨٢ هـ) ، الشرح الكبير ، مطبعة دار الكتاب العربي بيروت ، ٢٠٠٠ .

١٢- علي عبد الكريم حسين الجابري ، الأسباب الكامنة وراء تفاقم الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العالمي، بحث على الانترنت على الموقع www.pathways.cu.edu.eg

١٣- عماد حسين حافظ إبراهيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على خطط المتدرب المستقبلية ، دراسة على

شبكة الانترنت على الموقع www.pathways.cu.edu.eg

١٤- فريد كورتل وكمال رزيق ، الأزمة المالية ،مفهومها،أسبابها،وانعكاساتها على البلدان العربية، بحث مقدم الى مؤتمر الأزمة المالية وانعكاساتها على اقتصادات الدول، التحديات والافاق، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن، ٢٠٠٩

١٥- الياس سابا ، الأزمة المالية العالمية :- اسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٠ ، شباط ٢٠٠٩ ،

١٦- محمد احمد زيدان ، فصول الأزمة المالية ،اسبابها وجذورها وتبعاتها الاقتصادية ،بحث مقدم الى مؤتمر حول الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي ،لبنان، ١٣-١٤ اذار، ٢٠٠٩

١٧- محمد خليل فياض وخالد علي الزاندي، الأزمة المالية العالمية واثرها على اسعار النفط الخام، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس في ٢٠/١٠/٢٠٠٩

١٨- محمد عبد الحليم عمر ، قراءة اسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم الى مؤتمر الأزمة المالية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية ، جامعة الازهر، ١١ اكتوبر ٢٠٠٨

١٩- محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس ، الازمات المالية، دار اثراء للنشر والتوزيع، ط، ٢٠١٠

٢٠- مريم جحنيط ، الأزمة المالية ومعالم البديل الإسلامي ، بحث مقدم الى مؤتمر الأزمة المالية وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، ٢٠٠٩

٢١- مصطفى حسني مصطفى ، الأزمة المالية العالمية أسبابها وأثارها الاقتصادية وكيفية مواجهتها ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية ، جامعة المنصورة، ١-٢ ابريل ٢٠٠٩

٢٢- منير الحمش ، الأزمة المالية العالمية الراهنة، ومصير النظام الرأسمالي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٦٤ ، حزيران ، ٢٠٠٩

٢٣- المهدي محمد صالح وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، دراسة على الانترنت على الموقع

تاريخ الاطلاع www.fibsudan.com ٧/٥/٢٠٠٩

٢٤- الموسوعة الحرة، الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، بحث منشور على الموقع:

www.ar.wikipedia.org تاريخ الإطلاع على الموقع في ١٣ / ١٠ / ٢٠٠٨

٢٥- نورة سيد احمد مصطفى، الحلول الإسلامية لمعالجة الأزمات المالية الراهنة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية الحقوق بعنوان الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية، جامعة المنصورة، ١- ٢ ابريل ٢٠٠٩

٢٦- وائل إبراهيم الراشد، رؤية تحليلية لانعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاديات دول مجلس التعاون، دراسته على الانترنت على الموقع [http. www.alarabonline .org](http://www.alarabonline.org)

٢٧- يوسف خليفة اليوسف، الازمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٨، كانون الاول، ٢٠٠٨

28- Dick.K.Knato and others, the U.S financial crisis : the global dimension with assets .openers .com بحث على الموقع implication for U.S policy.

29- Asian Development Bank, key indicators for Asian and the pacific 2010

IMF , ; World Economic Outlook Database, October 201031.